أحدث كتاب يستعرض

تجارب 6 دول عربية في مجالات التعاونيات

بقلم أشرف السعيد

Contents

نشأة التعاون:..... 2

التعاون المنظم:..... 3

أهمية التعاون في اقتصاديات الدول العربية:..... 3

الهيكل التنظيمي للحركة التعاونية في سورية: 4

الجمعيات التعاونية الزراعية في مصر: 4

التعاونيات الإنتاجية الحرفية في سورية:..... 5

المنظمات التعاونية في دولة الكويت:..... 6

أهداف التعاونيات الاستهلاكية بالكويت: 6

الحركة التعاونية في الأردن ودور التعاونيات السكنية في حل مشكلة السكن: 6

التعاونية الزراعية الأولى:..... 7

الجمعيات التعاونية السكنية في سورية: 7

الحركة التعاونية في الجمهورية اليمنية: 7

الخلاصة:..... 8

أحدث كتاب يستعرض

تجارب 6 دول عربية في مجالات التعاونيات

بقلم أشرف السعيد

د. مصطفي العبد الله الكفري

في هذا المرجع المعنون بـ "المنظمات التعاونية في الوطن العربي" يبحر فيه المؤلف الدكتور مصطفي العبد الله الكفري أستاذ الاقتصاد بجامعة دمشق إلى عدة دول عربية لها تجارب تعاونية سواء استهلاكية أو إنتاجية أو سكنية، وقد تناول بالتحليل بعض جوانب الحركة التعاونية في ست دول عربية وهي: مصر وسوريا والأردن والكويت وتونس واليمن، ويقع هذا الكتاب في 742 صفحة من القطع المتوسط ومتضمنا عشرة فصول.

نشأة التعاون:

وقد نشأ التعاون الطبيعي (الفطري) مع ولادة الإنسان وشعوره بحاجته لأخيه الإنسان وعمل الأفراد في الحياة البدائية بشكل مشترك وظهر العمل الجماعي والملكية المشتركة لوسائل الإنتاج، ثم تطور مفهوم التعاون مع مرور الزمن ليصبح تنظيما اقتصاديا واجتماعيا يهدف لحماية الفئات الضعيفة وصغار المنتجين والمستهلكين والوقوف في وجه عمليات الاستغلال والتناقضات الاجتماعية والاقتصادية التي خلفها النظام الإقطاعي الرأسمالي فالتعاون (نوع من السلوك الإنساني شوهد في مختلف، عصور البشرية لجأ إليه الإنسان في عمله وفي تصرفاته الخاصة والعامة، وقد كان في الماضي ولا يزال حتى الوقت الحاضر وسيلة للدفاع عن الحقوق، ويعتبر التعاون وسيلة لتحسين واقع الأعضاء التعاونيين من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وليس هو غاية في حد ذاته، ولقد حقق التعاون نتائج إيجابية وملموسة وأثبت جدواه على مر العصور وفي مختلف الأنظمة الاقتصادية الاجتماعية في العالم . وكان ابن خلدون (1332 - 1406) أول من حاول إعطاء تفسير مادي لسعي الناس إلى الاجتماع وهو حاجتهم إلى الكسب والتعاون على تحصيل

الرزق ويقول في ذلك: (إن قدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحصيل حاجته من الغذاء).

التعاون المنظم:

في استهلاله للكتاب أوضح المؤلف في الفصل الأول أن التعاون يؤدي إلى سرعة إنجاز العمل، كما عرض التعاون والجمعية التعاونية ثم أورد تصنيفا للجمعيات التعاونية بعدها حدد المبادئ الأساسية للتعاون وأهداف التعاونيات وعلاقتها بالدولة، كما ناقش موضوع الملكية التعاونية والبينات التنظيمي التعاوني. ومنذ انبثاق الحركة التعاونية المنظمة الذي ارتبط باسم الرواد الأوائل من عمال النسيج قبل 150 عاما تقريبا، كانت التعاونيات تتطلع إلى تحقيق تنمية حقيقية ترفع مستوي معيشة المنتمين إليها .فبالإضافة للمبادئ العامة التي صاغها هؤلاء النساجون الأحرار ومن كان يدعمهم فكريا، فقد كان لهم أيضا موقف هام جدا عندما أقروا (يجب أن نرتقي من مشتري احتياجات الأعضاء إلى صناعتها وزراعتها فنوفر بذلك لأنفسنا أرباح فريق ليس منا ونوحد فوق هذا لأنفسنا وسائل العمل الشريف).

أهمية التعاون في اقتصاديات الدول العربية:

وناقش المؤلف في هذا الفصل دور التعاون في السياسة الاقتصادية الاجتماعية للدولة، دور جامعة الدول العربية في دعم الحركة التعاونية من خلال لجنة خبراء التعاون العرب وإصدار ميثاق الحركة التعاونية العربية وتأسيس الاتحاد والتعاون العربي كما تعرض لأهم المشاكل والصعوبات التي تواجه الحركة التعاونية العربية وبعض التعاونيات قد صار لها عمق تاريخي في عدد من أقطار الوطن العربي حيث يرجع تاريخ صدور أول قانون للتعاون في مصر إلي عام 1923، وكانت قد ظهرت أول تعاونية في مصر قبل خمسة عشر عاما من هذا التاريخ، أما في أقطار أخري مثل لبنان والعراق والسودان وسوريا ظهرت فيها بدايات الحركة التعاونية وتشريعاتها خلال الأربعينات من هذا القرن.

وتميزت الحركة التعاونية في أقطار الوطن العربي بطابعها الشعبي في بادئ أمرها، ثم أخذت تعمل تحت مظلة الحكومات وإشرافها. وأنشطتها تتركز غالبا في المجالات الخدمية. والقليل منها يمارس العمل الإنتاجي المشترك،

وبالنسبة للتعاونيات الزراعية لم تحسم بعد طبيعة عملها بشكل عملي ومقنع لأعضائها فيما إذا كان خدميا أو إنتاجيا ولابد من توفير مستلزماته).

الهيكل التنظيمي للحركة التعاونية في سورية:

وفي الفصل الثالث تطرق المؤلف إلي الحركة التعاونية في سوريا حيث تلعب المنظمات التعاونية الإنتاجية وغير الإنتاجية دورا فعالا في تنفيذ خطط الدولة في سوريا، كما وتسهم في عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية ويوضح الدكتور يحيي بكور الأمين العام لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب ـ آنذاك ـ أن الجمعيات التعاونية قاعدة اقتصادية قادرة على تشكيل أساس قوي ومتين وعلمي لإعادة بناء الاقتصاد القومي المنهار في الدول المتخلفة. ولاسيما إذا ما علمنا بان هذه الجمعيات تنظيمات شعبية بالدرجة الأولي تعد أعضاءها لتقبل فكرة الاستعداد للمستقبل وتحمل الصعاب الحالية في سبيله وهي بالدرجة الثانية أجهزة تمكن الحكومة من التعرف على الاحساسات والاستعدادات الحقيقية لعدد كبير من السكان فيما يخص المشروعات التي تعتزم الدولة تنفيذها بالإضافة إلى المشروعات الخاصة بالجمعيات التعاونية.

وقد حاول المؤلف في هذا الفصل أن يعرض تجارب الدول العربية في حقل التعاون فقدم لنا في هذا الفصل التجربة السورية في بناء الهيكل التنظيمي للحركة التعاونية فتحدث عن المجلس الأعلى للتعاون والاتحاد التعاوني وتأسيسها وإدارتها ومصادر التمويل والإعفاءات والامتيازات التي تتمتع بها، وكيف تقوم بأعمالها المحاسبية وتوزيع الأرباح والخسائر وما هي الرقابة التي تمارسها على أعمال الجمعية وطريقة تصفيته وحل الجمعية التعاونية.

الجمعيات التعاونية الزراعية في مصر:

أما عن تجربة مصر التعاونية فقد أفرد المؤلف الفصل الرابع للحديث عن التعاونيات الزراعية فأوضح المزايا التي يمتاز بها الاقتصاد التعاوني عن اقتصاد الفلاحين الفردي، ثم تعرض للتشريعات التعاونية في مصر وكيف تم تأطير الحركة التعاونية، ثم أوضح هيكلة البنيان التعاوني في مصر والثورة الزراعية التي حدثت في عهد الرئيس الراحل جمال عبدالناصر من خلال تطبيق قانون الإصلاح الزراعي، وما هي أنواع الجمعيات التعاونية الزراعية في مصر ومناطق نشاطها وبخاصة التعاونيات الزراعية في مناطق الائتمان الزراعي، والتعاونيات الزراعية في مناطق استصلاح الأراضي.

وقد يصعب علي المزارع الفرد في مزرعته الصغيرة، أن يشتري جراراً أو حصادة لوحده كما يصعب عليه أن يؤمن الأليات الزراعية المختلفة أو استخدام الكيمياء وتطوير استخدامها، أو إقامة شبكة ري حديثة خاصة به ما هو الحل؟ الجمعيات التعاونية الزراعية وحدها القادرة علي مساعدة الفلاح في تأمين مثل هذه المتطلبات، حيث يجري من خلال التعاونيات الزراعية توزيع الأرض في مساحات أكبر لعمل الأليات الكبيرة، وتوفر الميكنة في عملية الإنتاج الزراعي، كما تستطيع أن تقيم شبكات ضخمة للري، واستخدام الأسمدة الكيماوية، كل هذا يؤدي بالتأكيد إلي رفع مستوي الإنتاج وتخفيف أعباء العمل وتخفيض تكلفة الإنتاج، وأن الجمعيات غير محدودة لاستخدام التنظيم العلمي الحديث في الإنتاج والعمل والإدارة وللاستفادة من الثورة العلمية والتقنية الحديثة في الاقتصاد الزراعي.

التعاونيات الإنتاجية الحرفية في سورية:

وأوضح المؤلف في الفصل الخامس أهمية الصناعات الحرفية ودورها في الاقتصاد الوطني السوري، كما تحدث عن الجمعية التعاونية الحرفية في سوريا، كيف يتم تأسيسها؟ وما هي أهدافها؟ وطريقة تمويله وإدارتها، ثم تناول الإتحاد العام للجمعيات الحرفية الذي يشرف على كافة الجمعيات التعاونية الحرفية في سورية ويضم القطاع الحرفي كثيراً من الأنشطة الاقتصادية ويمكن تقسيم هذه الانشطة إلي فرعين رئيسيين:

1ـ الصناعات الحرفية: مثل صناعة السجاد والنسيج اليدوي والأثاث والحلي والمجوهرات وغيرها.

2ـ الحرف الخدمية مثل الجزارة، والحلاقة، وتنظيف الملابس وغيرها.

التعاونيات الاستهلاكية في تونس:

وتناول المؤلف في الفصل السادس نشأة التعاونيات الاستهلاكية في الجمهورية التونسية وكيف نمت وتطورت في البداية، وكيف انتكست وتراجعت هذه الجمعيات وقد عرف التعاون الاستهلاكي علي أنه اتحاد العمال والفلاحين ومختلف فئات ذوي الدخل المحدود لأجل جلب المنتجات الضرورية وتوزيعها بأفضل السبل وأنسب الأسعار، كما أوضح المؤلف الشروط والمقومات اللازمة لنجاح الجمعيات التعاونية الاستهلاكية فإذا توفرت الجمعيات بشكل لائق حقق ذلك نجاحا كبيرا، وهذا ما حصل في تونس

في بداية تأسيس التعاونيات، ثم تراجعت هذه الشروط والمقومات مما أدي إلي تراجع دور التعاونيات.

المنظمات التعاونية في دولة الكويت:

واستعرض المؤلف في الفصل السابع كيف بدأ النشاط التعاوني المنظم في دولة الكويت، وكيف تطورت الحركة التعاونية الاستهلاكية الكويتية وما هي الآفاق المستقبلية للحركة التعاونية في الكويت، وبدأ النشاط التعاوني في دولة الكويت في عام 1941 وتأسست اول جمعية تعاونية مدرسية في المدرسة المباركة ثم ظهرت جمعيات تعاونية أخري في بعض المدارس، وتأسست الجمعيات الثقافية الاستهلاكية منذ عام 1955 وفي عام 1963 وبعد صدور دستور دولة الكويت تأسست أول جمعية تعاونية استهلاكية رسمية في المناطق السكنية بضواحي الكويت وانتشرت وازدهرت الحركة التعاونية الاستهلاكية في الكويت.

أهداف التعاونيات الاستهلاكية بالكويت:

وخلص المؤلف الي القول بأن التعاونيات الاستهلاكية في دولة الكويت تسعي إلي تحقيق هدفين كبيرين هما: الأول اقتصادي: الهدف منه تركيز الانتباه والاهتمام علي تطوير المجالات الاقتصادية من خلال تضافر الجهود الفردية مع الاحتياجات والمصالح العامة ضمن إطار تنظيم محدد هو الجمعية التعاونية من مزايا هذا التنظيم تعبئة جميع الموارد الإنسان والمادية المتاحة في سبيل ايصال الخدمات باستمرار إلى مجموعة الافراد التي يتكون منها هذا التنظيم أو يتعامل معهم والثاني: اجتماعي قصد منه تركيز الاهتمام علي التنمية الاجتماعية من خلال سلسلة من الإجراءات والقواعد التنظيمية الرسمية منها وغير الرسمية التي تنبثق من الهدف الاقتصادي وتوضع هذه القواعد أساسا لحماية أصحاب الدخول الصغيرة أو المحدودة من الاستغلال والجشع.

الحركة التعاونية في الأردن ودور التعاونيات السكنية في حل مشكلة السكن:

ويشير المؤلف في الفصل الثامن إلي أن فلسطين وإمارة شرق الأردن عرفتا التعاون المنظم مع بداية الانتداب البريطاني، حيث قامت حكومة الانتداب في بداية العقد الثالث هذا القرن بتنشيط التعاونيات التي تخدم

مصالحها وصدرت في عام 1933م بعض القوانين التي تنظم إقامة الجمعيات التعاونية في ظل الانتداب، وتم إنشاء المواد الغذائية والأولية التي يحتاجها، وبعد صدور قرار التقسيم في فلسطين عام 1948م وضم الضفة الغربية إلي الضفة الشرقية عام 1950م، بدأت الحكومة الأردنية تعمل علي تطور التعاونيات والحركة التعاونية منذ عام.1952م، وأصدرت قانون التعاون الجديد في عام 1956م، والذي كان له كبير الأثر في تنظيم وتأطير الحركة التعاونية الأردنية.

التعاونية الزراعية الأولى:

وقد نشطت حركة تأسيس الجمعيات التعاونية بمختلف أنواعها في الأردن وتطورت أفقيا وعموديا، وتحتل التعاونيات الزراعية المرتبة الأولى (42 %)، ثم يليها التعاونيات السكنية (19.3 %)وبعدها الجمعيات التعاونية متعددة الأغراض، وتليها تعاونيات المنفعة المتبادلة وقد حاول المؤلف في هذا الفصل رصد تطور الحركة التعاونية الأردنية وظهور أول تشريع تعاوني في الأردن ثم أوضح كيف تطورت المشكلة السكنية بعد الهجرة القسرية للفلسطينيين إلى شرق الأردن، وما هو دور الجمعيات التعاونية السكنية في حل مشكلة السكن في الأردن.

الجمعيات التعاونية السكنية في سورية:

وناقش المؤلف في الفصل التاسع نشوء الجمعيات التعاونية السكنية في سوريا وتطويرها، وكيف تتم إدارة الجمعيات التعاونية السكنية من خلال الهيئة العامة ومجلس الإدارة وهيئة المستفيدين كما ناقش موضوع تمويل الجمعيات التعاونية السكنية السورية والصعوبات التي تعاني منها هذه الجمعيات. كما تحدث المؤلف عن الهيئة العليا التي تشرف على الجمعيات التعاونية السكنية السورية وهي الاتحاد العام للتعاون السكني.

الحركة التعاونية في الجمهورية اليمنية:

كما بحث المؤلف في الفصل العاشر تأطير الحركة التعاونية اليمنية بعد قيام ثورة سبتمبر "أيلول" ومنذ عام 1963م، حيث صدر القانون التعاوني رقم 11 لعام 1963م، ولعدم تحديد الجهة المسئولة عن تنفيذ هذه القوانين عبر مرحلة التطبيق العملي نتيجة لما كانت تعاني منه بسبب ظروف الحرب الأهلية، فقد ظلت هذه القوانين غير فاعلة، وكانت التشريعات التعاونية التي

حاولت تأطير الحركة التعاونية في اليمن متأثرة بتجارب البلدان العربية التعاونية والتجارب المحلية (المبتدئة بتكوين الجمعيات الخيرية أو بالأصح بأشكال التعاون الخيري نشأ بين أوساط المثقفين والعمال في المدن.

وقد تضمن الفصل نشأة التعاون في اليمن وكيف تم تأطير الحركة التعاونية وما هي مؤسسات قيادة وإدارة الحركة التعاونية اليمنية، ثم استعرض الهيكل التنظيمي للحركة التعاونية في اليمن، كما ناقش موضوع الحركة التعاونية ودورها في نشر التعليم في اليمن، وكيف تقوم الدولة بدعم وتطوير الجمعيات التعاونية والحركة التعاونية.

الخلاصة:

- وانتهي المؤلف في كتابه إلى التركيز على فوائد التعاون ومزاياه ومتطلباته حيث حددها وفقا لما يلي:

-أنه يمكن للمواطن أن يسكن في منزل تملكه جمعية تعاونية وان يأكل في مطعم تعاوني، وأن يشتري حاجياته من مخزن تعاوني وأن يؤمن علي بيته وسيارته وحياته في جمعيات تعاونية للتأمين، وأن يؤمن حاجاته من الكتب والمنشورات والمطبوعات من جمعية تعاونية للنشر والطباعة، كما يمكن له أن يحصل علي الخدمات الصحية من المشفى التعاوني، وأن يحضر حفلات فنية في صالات تعاونية .

المصدر :جريدة التعاون